

1901	المدد	۲۲ تشرین اول سنة ۱۹۲۲ م.	الموافق	عمان : السبت ٨ رجب سنة ١٣٨٩ ه .

صفحة	الفهرس	
Y17Y	قانون البنك المركزي الاردني	قالون مؤقت رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٦
7147	قانون البنوك	قانون مؤقت رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٦
7122	قانون مراقبة العملة الاجنبية	قانون مؤقت رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦
Y10.	قانون الدين العام	قانون مؤقت رقم (٩٦) لسنة ١٩٦٦

 $(4\pi/2P_{12}, 2^{2} s_{21} + 1)^{2} \mathcal{O}_{12}^{3} s_{22}.$ Property of the property of the second

617900 8700 B



محى السبق للفعل ملك المملكة للعواد تبدالهاتمير

بمقتضى الفقرة (١) لاياد: (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٩

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الاتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤةتواضافنه الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم(٩٣) لسنه ١٩٦٦

قانون البنك المركزي الاردني

القسم الاول ـ مواد عامة

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون البنك المركزيالاردني لسنة١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : ــ

المملكة الاردنية الهاشمية

تعنى كلمة (المملكة)

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وتعنى كلمة (الحكومة)

البنك المركزي الاردني

وتعنى كلمة (البنك المركزي)

مجلس ادارة البنك المركزي

وتعنى كلمة (المجلس)

محافظ البتك المركزي

ونعني كلمة (المحافظ)

نائب محافظ البنك المركزي

ايعضو من اعضاء المجلس باستثناء المحافظ و ناثب المحافظ

وتعنى عبارة (ثائب المحافظ) وتعنى كلمة (العضو)

اية عملة يمكن التعامل بها في الاسواق المالية العالميةوتحويلها

'وتعنى عبارة (عملة قابلة للتحويل)

بحرية وباسعار نتفق وأجكام اتفاقيةصندوقالنقد الدولي

وتعنى عبارة (العملة الاجنبية)

اية عملة غير العملــة الاردنية واية مطـــالبة او رصيد او اثنان بعملة غير العملة الاردنية .

وتعنى عبارة (البنك المرخص)

اي بنك يحمل رخصة قانونية باجراء المعاملات المصرفية حسب احكام قانون البنوك ۽

كل شخص او هيئة اعتبارية رخص لهـــا بالتعامل بالعملة الاجنبية حسب احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية

وتعنى عبارة (المؤسسة العامة)

وتعنى عبارة (الشخص المرخص)

كل سلطة عامة مستقلة او بلدية في المملكة او اية مؤسسة يعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراض هسذا القانون مؤسسة عامة بعد الاستئناس برأى الحافظ .

وتعنى عبارة (مؤسسة الاقراض المتخصصة) كل وأسسة او هيئة اعتبارية انشئت في المملكة وهدفها

الرئيسي منح القروض لاغراض خاصة ويعيما مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراص هذا القانون مؤسسة اقراض متخصصة بعد الاستثناس برأي نحافظ .

وتعنى عبارة (السندات الحكومية)

السندات المسجلة والسندات لحاملها واذونسات الخزينة الصادرة بمقتصى احكام قانون الدين العام رقم (٩٦)

وتعني عبارة (الواردات المحلية)

الضرائب والرسوم والعمولات والغرامسات والاجور والفوائد والارباح والدخل مسن اى استثمار واى وارد لخزينة الحكومة باستثناء القروض والهبات الخارجية والداخلية واي شكل من اشكال المساعدات الاقتصادية الخارجية .

المادة ٣ – أ – يتمتع البنك المركزي الاردني المؤسس وفق احكام قانون البنك المركزي لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته بشخصيته الاعتبارية ويستمر وجوده تحت الاسم نفسه وتخضع جميع اعماله لاحكام هذا القانون .

ب - يعتبر البنك المركزي شخصية مستقلة، وألم استمرار دائم ولمه ان يمتلك ويتصرف بممتاكاته وان يتعاقد وان يقيم الدعاوي وتقام عليه باسمه . ويكون له خاتم خاص به .

ج - يعفى البنك المركزي من كافة الضرائب والرسوم الحكومية بما في ذلك رسوم طوابع الواردات .

المادة ٤ – ان اهداف البنك المركزي هي : –

الحفاظ على الاستقرار النقدي وضيان قابلية تحويل الدينار الاردني ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في المملكة وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة . ويقوم البنك المركزي بتحقيق هذه الاهداف

أ ــ اصدار النقد في المملكه وتنظيمه .

ب - الاحتفاظ باحتياطي المملكه من العملات الاجنبية وادارته .

ج - تنظيم كمية الاثبان وثوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي .

د - أتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية المحلية .

ه – العمل كبنك لليثوك المرخصة ومؤسسات الأقراض المتخصصة .

و – مراقبة البنوك المرخصة بشكل يضمن للجمهور خدمات مصرفية سليمة معقولة .

- ز ـــ العمل كبنك ووكيل مالي للحكومة والمؤسسات العامة .
- ح ــ تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية وكيفية تنفيذها :
- ط ــ القيام بابة وظيفة او تعامل مما تقوم بهالبنوك المركزية عادة ، وباية واجبات انبطت به بمقتضى هذا. القانون او اي قانون آخر او اي اثفاق دولي تكون الحكومة طرفا فيه .
 - المادة ه _ يكون مركز البنك المركزي في عاصمة المملكة وله ان يفتح فروعا في المملكة وان يغلقها :
- الهادة ٦ سا للبنك المركزي ان يعين له المراسلين والوكلاء في الداخل والخارج حسب الشروط التي يقسسررها وله ان يلغى هذا التعيين :

القسم الثاني ــ راس المال والاحتياطي

- المادة ٧ يكونراسمال البنك المركزي (٠٠٠٠٠٠٠) مايوني دينار اردنيويتم تنطيته برأس المال الاصلي واضافة مليون دينار اردني يحول من احتياطيات البنك المركزي .
- المادة ٨ ... تجوز زيادة رأس مال البنك المركزي بتحويل هذهالزيادة من الاحتياطي العام الى رأس المال وذلك بقرار تتخذه الحكومة بناء على تنسيب المجلس .
- المادة 4 أ يمتفظ البنك المركزي باحتياطي عام يقيد فيه ٢٠٪ (عشرون بالمائة) من الربح الصافي البنك المركزي في كل سنة مالية ويدفع الباقي اي ٨٠٪ (ثمانون بالمائة) من الربح الصافي للحكومة بقيده في حساب الخريقة العام في اخريوم عمل من السنة المالية.
- ب عندما يزيد مقدار الاحتياطي العام على مثلي رأس المال تدفع جميع الارباح الصافية للحكومة .
- ج ــ يتقرر الربح الصافي لاغراض هذه المادة بعد حسم جميع النققات والمساهمات في صندوق الادخار
 وابة صنادين تحديد الموظفين وابة احتياطيات المعروفات اخرى متوقعة ثما تتحمله البنوك عادة .
- د اذا لم يكف الاحتياطي العام في اية سنة مالية لتغطية اية خسارة في حساب الارباح والحسائر ، فان
 على الحكومة ان تدفع المبلغ الكافي لهذه التغطية خلال الاشهر التلائة التي تلي نهاية تلك السنة المالية
 وتكون حده الدفعة ديناً ممتازا على الارباح المتحقلة فيا بعد.

القسم الثالث _ الادارة

- المادة ١٠ ــ أ ـــ يتولى ادارة شؤون البنك المركزي العامة مجلس ادارة مؤلف من الهـــافظ كرفيس الممجلس ومن فائب الهافظ كتالب لرئيس المجلس ومن خمسة اعضاء .
- ب يعين مجلس الوزراء الهابلط وناف المجافظ ويقترن تعيينهما بالارادة الملكية وذلك لمدة خمس سنوات
 ويجوز اعادة تعيينها
 - ج ويعين العضو بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات ويجوز اعادة تعيينه ج
- د وهند اتحاذ قرارات التعيين هذه ، يختار مجلس الوزراء الاشخاص من ذوي الحبرة بالشؤون المالية والاقتصادية والقادرين على المساهمة في تحقيق اهداف الهناك المركزي :
 - ه وكنشر هذه التعبينات في الجريدة الرسمية .

- المادة ١١- أ _ يجتمع المجلس بدعوة من المحافظ مرة واحدة على الاقل في الشهر وكلما دعت الفسرورة واعســـال البنك المركزي الى ذلك ، كما يدعو المحافظ المجلس للاجتماع بناء على طلب حطي يتقدم به عضوان من اعضاء المجلس على ان تذكر في هذا الطلب مواضيع البحث في ذلك الأجماع :
- ب- يتألف النصاب القانوني لاجتماع المجاس بحضور اربعة اعضاء ، يكون احدهم المحـــافظ او نائبه :
- ج اذا تغيب المحافظ و نائب المحافظ ، يحضر المدير العام للبنك المركزى الاجتماع ويدني بصوته في
 القضايا العروضة للبحث .
- د تؤخذ قرارات المجلس بالاكثرية المطلقة للحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون رأي الجانب
 الذي فيه الرئيس هو الراجع :
- هـ في الحالات الاستئائية التي يرى فيها المحافظ بضرورة اتخاذ قرار مما هو ضمن صلاحيات المجلس
 ولم يكن بالامكان عقد اجتماع للمجلس، يجوز للجنة ثلاثية مؤلفة من المحافظ او نائب المحافظ رئيسا
 ومن نائب المحافظ او عضو او عضوين حسب مقتضيات الحال ان تتخل مثل هذا القرار بالنيسابة
 عن المجلس ويكون قانونيا وملزما للبنك المركزي وعلى المحافظ ان ينبط المجلس علما بهذا القرار
 في اي اجماع تال يكتمل فيه النساب.
- و اذا كان لاي هضو من اعضاء المجلس مصلحة شخصية في اي تعامل او تعاقد يكون البنك المركزي
 طرفا فيه فان طئ إالعضو ان يعان هذه المصلحة ، وان ينسحب من الاجتماع هند بحث هذا التعامل
 او التعاقد وألا يشترك في التصويت حوله »

المادة ٢١- يمارس المجلس الصلاحيات التالية ._

- أ 🗀 دراسة السياسة العامة للبنك المركزي ورسمها بخطوطها العريضة ۽
- ب. وضع الانظمة والتعليمات ... التي لا تتعارض مع احكــــام هذا القــــانون لتنظيم البنك المركزي وادارة شؤونه :
- جـ تحديد اصناف الموظفين والمستخدمين ودرجاتهم واعدادهم وشروط خدمتهم في البنكالمركزي ه
 - د -- فتح فروع البنك المركزي واغلاقها .
 - هـ تعيين المستشارين لحدمة البنك المركزي ولمدة محدودة بالشروط التي يقررها المجلس و
 - و 🗕 الموافقة على التقرير السنوي والحسابات السنوية وحساب الارباح والحسائر للهنك المركزي •
- ز ـــ الموافقة على ترخيص البنوك الجديدة وسمب الرخص من البنوك المرخصة واقدماجها وعلى النسح فروع هذه البنوك واغلاقها حسب احكام قانون البنوك .
- ح الترخيص بالتعامل بالعملة الاجنبية وسحب هذا الترخيص حسب احكامةالون مراقبةالعملةالاجنبية:
- ط ــ الموافقة على التسهيلات الالتمانية التي يقدمها البنك المركزي/المحافظ أو التب المحافظ يقصد الاسكان:



- المادة ١٣ ـ أ يكون المحافظ المنفذ الرئيسي لسياسة البنك المركزي وادارة اعماله .
- ب يمارس الحافظ جميع الصلاحيات وللسؤو ليات المنوطة بالبنك التي لم تحصر بالمجلس حسب احكام
 مدا الفافون ، و اى قانون آخر .
 - ج _ يحيط المحافظ المجلس علما بقر اراته واجراءاته التي يرت من المناسب عرضها على المجلس .
 - د يكون المحافظ مسؤولا امام المجلس عن تنفيذ جميع القرارات التي يتخذها المجلس.
- هـ يكون المحافظ آمر الصرف في البنك المركز يـوفقا للانظمة والتعليات التي يقر ر هاالمجلس بهذا الشأن:
 - المادة ١٤ يمثل المحافظ البنك المركزي في كافة علاقاته وبصفته الممثل الرئيسي للبنك المركزي فان له : ـــ
- أ = ان يمثل البنك المركزي في علاقاته مع الحكومة وجميع المؤسسات الاخرى.
 ب = ان يمثل البنك المركزي شخصيا او عن طريق التوكيل القانوني في المحاكم وعند النظر في القضاياً
 التي يكون البنك المركزي طرفا فيها .
- ج ان يوقع العقود التي تفرض النزامات «الية على البنك المركزي» ضمن احكام الانظمة والتعلميات
 التم مقر ها المحل.
- د ان يوقع منفردا او بالانتراك مع آخرين اوراق النقد ، والتقارير والبيانات الحسابيسة والكشوف
 المالية ، والمراسلات والوئائن الخاصة بالبنك المركزي .
- المادة ١٥ للمحافظ إن يفوض نالب المحافظ او المدير العام او ايا من موظفي البنك المركزي باي من الصلاحيات المحولة له بمقضى احكام هذا الفانون واحكام الانظمة والتعليات الصادرة بمقتضاه ويشمل ذلكالتغويض بالتوقيع على الوثائق التي يترتب عنها اية الترامات مالية على البنك المركزي .
- المادة ٦٦٪ يساعد فائب أهافظ المحافظ في القيام بواجباته ووظائفه ويمارس جميع صلاحيات ألهافظ ومسؤولياته عند غيايه في خارج المملكة او في الاجازة او عند تخلف عن العمل بسبب المرضراو عندما يتعلم الانصال به لأي سبب من الاسباب .
- الماذة ١٧- على المحافظ وثائب المحافظ أن يكرسا جميع اوقاتهها لحدمة البنك للركزي والقيام بوظائفهما فيه، ولا يجوز لأي منهما القيام مباشرة بأي نشاط تجاري او قبول اي عمل بأجر خارج عن واجبات وظيفته. على أن ذلك لا يحول دون اشراك اي منهما في أية هيئة أو عبلس أو لجنة أو وفسد رسمي أو مؤتمر دولي أذا قرر عبلس الوزراء ذلك أو اذا كان الاشتراك وفق احكام قانون أو نظام معمول به .
- المادة ١٨ يحدد عجلس الوزراء رائب الهافظ ونائب المحافظ وعلاواتهما المتكررة واكراميات العفـــو شريطة الا يجرى أي تخفيض فيها خلال مدة عدمتهم وأن لا تدفع كعمـــولة أو تحسب على اســـاس أرباح البنك المركزي الصافية
- الهادة أنّا سائاً الانجوز للمحافظ او قالب الهافظ او العضو ان يفشى لأي شخص غير مفوض بأية معلومات سرية يحصل عليها يحكم عمله في البنك المركزي الا اذا تم ذلك خلال القيام بواجهاته أو اذا طلب اليه في المستديم الدار المحكمة وفق لحكام القانون من
- . نائد كار بيت كم يعين في منصب المحافظ إو أائب المحافظ او العفو سوى واطن اردني وجله ان يؤدي قسم الولاء والمحافظة على سرية اجمال البنك المركزى ومعاملاته ويؤدي ملما القسم في اجتماع الحبلس الاول الذي المريخية، بعد تبعينه ويكون القسم حسب النص الوارد في الملحق رقم (١) بهذا القانون .

- المادة ٢٠ـــ لا يجوز ان يشغل وزير عامل او عضو في بحلس الامة او موظف مدني في الحكومةاو في البلديات منصب المحافظ او نائب المحافظ او العضو في المجلس . وتنتهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او ايعضو فوراً وبقرار من مجلس الوزراء .
- أ اذا اصبح وزير أاو عضواً في مجلس الامة او مرشحاً لعضوية هذا المجلس او موظفاً في الحكومة له البلدات.
- ب- اذا افلس او طالب في ظل الفانون بتسوية مع دالنبه ، او اذا اتخذت المحكمة قراراً بمحجز راتبه او
 جزء منه وفاء بالمبالغ المستحقة لدائنيه .
- ج اذا حكم عليه في المحكمة ببناية او جنحة في جريمة اخلاقية وبصورة خاصة السرقـــة او النزوير او الرشوة او الاحتيال او الاعتلاس .
 - د اذا اتَّخَذَت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قراراً بأنه اصبح عاجزاً عن القيام بعمله .
 - ه -- اذا قدم استقالته الحطية الى مجلس الوزراء وتم قبولها .
- ب- ولمجلس الوزراء أن ينهي خدمات العضو أذا تغيب عن جميع اجتماعات المجلس المنعقدة خرال شهرين متتاليين بدون موافقة المجلس .
- المادة ٢٢ ـــ اذا توفي المحافظ او نائب المحافظ او اي حضو او اذا انهيت خدماته او النهت بسبب الاستقالة قبل انتهاء مدة خدمته المقررة ، فيعين شخص آخو في مكانه لاكمال المدة البساقية من خدمته ، وينشر ذلك في الجوردة الرسمية .
- المادة ٢٣ ـ أ ـ للبنك المركزي ان يعين الموظفين والمستخدمين وفق احكام الانظمة الموضوعة بها، الشأن وحسب حاجة الإدارة الناجمة لاعمال البنك المركزي :
- ب– لا يجوز ان تدفع مرتبات الموظفين وعلاواتهم ومكافآتهم وتعويضاتهم كعمولة او ان تحسب عـــــل اساس الربح الصاني للبنك المركزي .
- ج يتر تب على كل موظف ومستخدم في البنك المركزي إن يؤدي قسا بالمحافظة على سرية اعمال البنك
 المركزي ومعاملاته ويكون القسم حسب النص الوارد في الملحق (٢) بهذا الفانون ويؤدي ها..
 القسم امام المحافظ او تائبه.
- د البنك المركزي ان يمتلك العقارات لاسكان موظفيه وان يقدم لهم النسهيلات الائتمانية لاغسراض اسكانهم .

ا عكذا من الأجل

القسم الرابع ــ اصدار النقـــد

المادة ٢٤_ ان وحدة النقد في المملكة هي الدينار الاردني .

المادة ٢٥– يعين بجلس الوزراء ــ يعد التشاور مع البنك المركزي ــ سعر تعــــادل الدينار الاردني باللدهب وفــــق الانفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفا فيها . وينشر هذا السعر المعين في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٦– ١ حـ كل بيع او سداد او عقد كبيالة او سند او رثيقه اينا كانت ، وكل مبايعة او تعامل له صلة بعملة او يقسمن دفعا او التراما ماليا يجب ان يجرى الويجرر بالدينار الاردني .

ب. اذا خلت أية وثيقة مالية من تعيين نوع العملة فتعتبر كأنها محررة بالدينار الاردني .

ج - يجوز أن تستعمل عملة اجنبية للاغراض السالفة شريطة أن يتم ذلك وفق احتكام قانون مراقبة العملة الاجنبية والانظمة والتعلمات الصادرة بمقتضاء.

الهادة ٣٧٪ للبنك المركزي وحده عن اصدار اوراقالنفد والمسكوكات فيالمملكة وتكونهمذه الاوراق.والمسكوكات وحدها العملة القانوثية لدفع اي مبلغ كان .

المادة ٢٨- بحدد يجلس الوزراء ــ بناء على توصية البنك المركزي ــ فنات اوراق النقد والمسكوكات واسماءهـــا وصورها واشكالها وموادها وعصائصها الاخوى وذلك بمقتضى نظام وينشر في الجويدة الرسميـــة وبأية وسيلة اخرى من وسائل الاعلام التي يقررها البنك المركزي :

المادة ٢٩- أ _يقررالينك المركزي الظروف والشروط التي يدير في ظلها اصدار اوراق النقد والمسكوكات بما في ذلك اعادة اصدارها وتبديلها :

 ب -- لا يلزم البنك المركزي بدفع تعويض عن ورقة لقدية او مسكركة فقدت او سرقت او تلفت او شوهت وللبنك المركزي وبمحض اختياره وفق الشروط التي يقررها ، ان يدفع قيمة مثل هذة الاوراق والمسكوكات .

المادة ٣٠ - بعلن مجلس الوزراء – بناء على توصية البنك المركزي – بان احدى فئات اوراق الفقد او المسكوكات ستصبح بتاريخ معين عملة غير قانولية وينشر الإعلان في الجريدة الرسمية وباية وسيلة اخرى من وسائل الإعلام ويعطي الإعلان للجمهور مهلة معقولة ويم خلائها سحب تلك الفئة ودفع قيمتها الاسمية باية عملة قانولة قيد التداول.

أ - الذهب بأي شكل ويشمل ذلك الجارء من حصة المملكة في صندوق التقد الدولي المدفوع بالذهب.
 ب أسسة لا مُنظِمة المتعالجة المتعالجة القابلة المتحديل على شكل ارضدة تحمت الطانب، أو جل شكل وداهم أو شهادات أيتاع أو قبولات بنوك شريطة الازيد مدة استحقاقها عن خمسة عثير فيهوا :

- السندات الحكومية التي تصدرها الحكومة وتطرحها البيسع في الاسواق والسندات التي تصدرها المؤسسات الرامة بكذالة الحكومة , شريعة الا نزيد مدة استحقاق هذه السندات بعد أن تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات .
- د _ الاوراق المالية التي تصدرها او تكفلها حكومة اجنبية او مؤسسة ملية دولية وتكون عررة بعملة
 قابلة للتحويل ولا تزيد مدة استحقاقها بعد ان تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات .
 - ه ــ اية موجودات سائلة بالعملات الاجنبية غير مما ذكر اعلاه .
- و اي حق متوافر السحب على مؤسسة دولية يقرر البنك المركزي ادراجه في هذه الموجودات بعد
 التشاور مع صندوق المقد الدولي وبموافقة مجلس الوزراء.

القسم الخامس ـ العلامات الخارجية

- الهادة ٣٢ ــ للبنك المركزي ان يستور د الذهب او الفضة او العملة الاجنبية باي شكل و ان يوسدر ها وببيمها ويشتر يها ويمتلكها او يقبلها كوديمة او يتعامل بها و فلك بالشروط وبالاسعار التي يوافق عليها البنك المركزي .
- المادة ٣٣ ــ لا يجرز أن يتعامل البنك المركزي بالعملات الاجنبية. الآاذا نص قانون اخر علىخلاف ذلك الامع :_
 - أ ــ البنوكالمرحصة.
 - ب ــ الحكومة .
 - ج المؤسسات العامة ومؤسسات الاقراض المتخصصة.
 - د البنوك المركزية والتجارية والموسسات المالية الاجنبية .
 - البحود الرورية والمؤسسات الحكومية الاجنبية .
 - و ـــ المؤسسات المالية الدولية .
 - المادة ــ ٣٤ يتولى البنك المركزي تطبيق اي قانون معمول به في المملكة لمراقبة العملة الاجنبية .
 - المادة ٣٥ يتولى البنك المركزي تطبيق اي اتفاق للمدفوعات تكون المملكة طرفا فيه .
- المادة ٣٦ البنك المركزي مكان الايداع لما تمتلكهبالمدينار الاردني المؤسسات المالية الدوليةالتي تكون المملكه عضوا فيها. القسم السادس – المعلاقات مع البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة
- المادة ٣٧ أ يفتح البنك المركزي حسابات البنوك المرخصة ويقبل ودائعها ويحصل ويدفع بالنيابة عنها الاموال والمطالبات النقدية الاخرى المتحققة لها او عليها وبشكل عام يقوم بعمل بنك للبنوك المرخصة .
- ب _ يقدم البنك المركزي للبنوك المرخصة خدمة التقاص فيما بينها ، وخدمة تبادل معلومــــات الالتيمان الحاصة بعملائها . وعلى البنوك المرخصه ان تشارك في آية ترتيبات يضعها البنك المركزي لـــــالملك بعد التشاور معها .
- ج للبنك المركزي ان يقدم للبنوك المرخصة اية خدمات اخرى يراها مناسبة وذلك بعد التشاور معها .
- المادة ــ ٣٨ البنك المركزي ان يفتح حسابات المؤسسات الاقراض المتخصصة وان يقبل ودائعها ويحصل الاموال والمطالبات النقدية الاخرى المتحققة لهاوعليها : وبشكل عام له ان يقوم بعمل بنك لهذه المؤسسات .



- المادة سـ ٣٩ البنك المركزي ان يشتري ، ن اليتوك المرخصة ومؤمسات الاقراض المتخصصة وبالشروط التي يقروها الاسناد والكنبيالات واية وثائق اخرى الانتيان وان بيبعها ويخصمها ويعبد خصمها على ان يظهر البنك المرخص او المؤسسة هذه الوثائق شريطة الاكريد مدة استحقاقها بعد ان يحتلكها البنك المركزي ويعيد خصمها عن تسعين يوما وعلى ان تكون هله الوثائق صادرة وعمررة في المملكة لتمويل اي يما يلي
 - العمليات التجاربة الحقيقية بما في ذلك خزن السلع المؤمن عليها وغير القاباة التلف في المستودعات المرخصة او في اية مستودعات مناسبة التخزين يوافق عليها البنك المركزي .
 - ب العمليات الصناعية او الزراعية او الانشائية او التعدينية . ويقرر البنك المركزي في ضوء مصلحة
 الاقتصاد الوطني ماهية وثائق الالتهان القابلة للشراء او البيع او اعادة الحسم وشروط ذلك على
 الا تزيد مدة الاستحقاق عن تسعة اشهر والبنك المركزي ان يضع الانتاج او الملك قيد الرهن او
 الحجز وله ان يطالب بالتنازل عنه او باية كفالة او ضمانة اذا رأى ذلك في مصلحته .
 - المادة • ٤ البنك المركزي ان يمنح البنوك المرخصة و ووسسات الانواض المتخصصة سلفات لمدد محدودة لا تريد عن تسعة أشهر على ان يرتهن كضهانة لحذه السلفات ايا او كلا بما بيل : _
 - أ _ وثائق الاثمان المذكورة في المادة (٣٩) اعلاه .
 - ب السندات الحكومية التي طرحتها الحكومة للاكتتاب العام والقابلة النداول في الاسواق شريطة الا تربد مدة الوفاء برا بعد تقديمها للبنك المركزي عن عشر سنوات .
 - ج سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومةالتي طرحتهاللاكتتاب العام والقابلة للتداول في الاسواق شريطة الا تزيد مدة استحقاق هذه السندات بعد ان تصبح فيحوزة البنك المركزي هن عشرسنوات.
 - المادة ١ \$ ـــ أ ـــ يقرر البنك المركزي الشروط العامة وجميع التطبيات الحاصــــة بتقديم التسهيلات الالتهائية للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة وبوجه خاص يعلن البنك المركزي بين الحين والاخر اسعار الفائدة التي يتقاضاها لاعادة الحصم ومنح السلفات .
 - ب- يجوز البنك المركزي في ظروف حرجة وطارئة برى انها تهدد الاستقرار النقسدي او المصرف في
 المملكة منح تسهيلات التيانية استثنائية لبنك مرخص وفق شروط يحسدها الهبلس ويصادق عابيسا بجلس الوزراء
 - المادة ٤٧ أ البنك المركزي ان يطلب من البنوك المرخصة ابداع احتياطي نقدي لديه على الا تريد نسبة هذا الاحتياطي التقدي الاجهاري عن ٢٥٪ من مطارباتها الجارية ولأجل .
 - ب ــ يقرر البنك المركزي طريقة احتساب الاحتياطي النقدي .
 - بكون اي محديد او تغيير في نسبة الاحتياطي النقدي نافذ المفعول بعد مضي ثلاثين يوماً على ارسال اشعار عطي البنوك المرخصة بعلمها البنك المركزي فيه بهذا التعديد او التغيير .
 - خ غل البنك المركزي ان يحصل من البنك المرخص الذي لا يتقيد بنسبة الاحتياطي القدي غرامة نقدية
 المجتبل (١/ في السنة عن كل مبلغ قبص به الاحتياطي النقدي عن حده المقرر . وذلك عن كل يوم
 المجتب المجتبر في ويجب ان براسل إشعار الغرامة البنك المرخص يوميا :

- الهادة 4° سالبنك المركزي ان يصدر اوامر تلبنوك المرخصة تنشر في الجيريدة الرسمية وبوسائل الاعلام الاخســوى ويحدد فيها : ـــ
 - أ _ الحد الاعلى للفوائد التي تتقاضاها على تسهيلاتها الاثبانية التي تمتحها للعملاء .
- ب— الحد الاعلى والادنى للعمولات التي تتقاضاها على تسهيلاتها الانتمانية وادارة حسابات العملاء وعلى خدماتها لهم .
 - ج الحد الاعلى للفوائد التي تدفعها على الودائع لديها .
- المادة ٤٤ أ للبنك المركزي ان يصدرللبنوك المرخصة تعليمات أو اوامر تنشر في الجريدة الرسمية وبوسائط الاعلام الاخرى لاغراض تنظيم كمية القروض والسلف والتسهيلات الالتمالية الاخرى وانواعها واغراضها وشروطها .
- ب- البنك المركزي ان يصدر البنوك المرخصة تعليات أو اوامـــر تنشر في الجريدة الرسميــة لتحديد
 استفاراتها في داخل المملكة وخارجها
- جـ لا يكون للتعليات والاوامر الصادرة بمقتضى المادتين ٤٤ و ٤٥ مفعول رجعي ونطبق على جديم
 انواع الما ملات التي تشملها الاوامر الني تنشر في الجريدة الرسمية مع مواعيد تطبيقها .
- المادة ٤٥ ـــ أ ــــ على البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة ان تزود البنك المركزي في الاوقات وبالطرق النبي يحددها ـــ بالمعلومات التي يطلبها .
- ج للبنك المركزي ان ينشر المعلومات التي تتجمع لديه ، كلها او جزءا منها شريطة الا يؤدي النشر
 الى افشاء معلومات مالية خاصة ببنك مرخص او مؤسسة اقراض متخصصة الا بعد الحصول على
 الموافقة الحطية تصاحب العلاقة .
- المادة ٤٦ اذا قصرت ادارة بنك مرخص في تنفيذ اية أوامر اصدرها البنك المركزيأو تخلفت عن اتخاذ الاجراءات الفهرورية لضبط المعلومات التي يطلبها او عن تقديمها في المواعيد المحددة اعتبرت الادارة مرتكبة لهالفة يعاقب عليها مزالحجلس بغرامة لا تقل عن (٣٠٠) دينار ولا تريد عن (١٠٠١) دينسار ويدفع البنك المرخص هذه الغرامة .

القسم السابع_ العلاقه مــع الحكومه

المُّدة ٤٧ ـــــ أ ــــ يكون البنك المركزي بنك الحكومة وتركيلها المالي .

ب - يكون البنك المركزي بنكا لكل مؤسسة عامة ووكيلا مائيا لها ضمن شروط الاتفاق الذي يتم يين
 البنك المركزي و المؤسسة العامة .

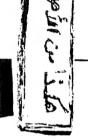
المد س الأجل

- المادة ٤٨ ـ يقوم البنك المركزي بالنيابة عن الحكومة او المؤسسة العامة بما بلي : __
- أ _ قبول الودائع لحساب الحكومة او المؤسسة العامة واجراء المدفوعات على حساب اي منهما .
- ب— اصدار قروض الحكومة او المؤسسة العامة وادارتها اذا طرحت لاكتتاب الجمهور العام .
- ج دفع اية اموال في المملكة او خارجها ، وتحويلها وتحصيلها وقبولها كوديمة او امائة وفتح
 الاعتمادات المستندة .
- د شراء الشيكات والاسناد والاوراق المالية واللدهب والفضة والعملة الاجنبية وبيعها او تحويلها او قبولهها كأمانة .
 - ه محصيل عائدات السندات التي تماكم: الحكومة او المؤسسة بما في ذلك رأس المال والفوائد .
 - و القيام بأية خدمات مصرفية اخرى مإ تطابه الحكومة او المؤسسة العامة .
- ز تعيين وكبل له يقوم بهذه الاعمال بالنبابة عنه وذلك عندما يجد البنك المركزي ذلك مناسباً بسعد
 التشاور مع الحكومة او المؤسسة العامة .
- المادة ٤٩ ــــ أ ــــ يُجوز البنك المركزي ان يعطي الحكومة سلفة هؤقذ لتنطبة عجز مؤتت ناتج عن زيادة المصروفات الحكومة بين المستوفات الحكومة المستوفقة الا يزيد مجموع السافات في سنة مالية و احدادة عن ١٠٪(عشر قبالماله) من معدل الواردات الحلية المحسلة في السنوات المللية الثلاث الاخيرة التي تم انقال حساباتها .كما لا يجوز ان تزيد مدة اي من هذه السلفات عن ثلاثماية بوم خلال السنة المالية المواحدة .
- ب تعطى هذه السلفة بفائدة يقررها البنك المركزي بالتشاور مع وزير المالية في الحكومة شريطة ان لا
 تقل هذه الفائدة بأي حال من الاحوال عن اثنين بالمائة (٢٪) في السنة .
- ب لا يجوز ان يزيد مجموع آلسندات المسجلة و / او لحاملها التي يمتلكها البنك المركزي في اي وقت عن عشرين بالمانة (٧٠٪) من معلل الواردات المحلية المحصلة في السنوات المالية الثلاث الاخيرة التي تم اقفال حساباتها .
- المادة ٥١ لا يجوز البنك المركزي ان يمنح تسهيلات للحكومة او المؤسسات العامسة بصفة مباشرة او غير مباشرة الا في حدود ما نص عليه مليا الفاتون .
- المادة ٥٢ ــ أ ـــ على الدوائر الحكومية ان تزود البنك المركزي بكل المعلومات المتوافرة لمسديها والتي يرى البنك المركزي ضرورة الحصول عليها .
- ب على البنك المركزي ان يقدم للحكومة مشورته في كل امر يقع ضمن اغتصاصه ويؤثر في تحقيق اهدافه والحكومة ان تطلب مشورة البنك المركزي بشأن اي افتراح او اجراء او معاملة او وضع يتأثر به الإقتصاد الوطني في المملكة :
- الطهرة يجمع الله المسائد المس

- المادة ٤٥ ١ تستأنس الحكومة او المؤسسة العامة برأي المحافظ عند انتفاوض بشأن اي قرض او التهان اجنبي يمنح للحكومة اوللمؤسسة العامة وذلك لبيان اثره على الاستقرار النقسدي ووضسع المدفوعات الحارجيه للمملكة .
- ب لمجلس الوزراء في الحالات الاستثنائية ذات الاهمية الاقتصادية والمرتبطة بالمصلحة العليا، الإبطلب الى المائية المعلى، المعلى، المستح الى البنك المركزي تقديم كفالة بضيان تحويل الاقساط المستحة من قرض اواثنيان اجنبي منسح للحكومة او الوسسة عامة في المملكة بالعملة الاجنبية ويقوم البنك المركزي بتحديد شروط اصلمار هذه الكفالة على الاتعني في اي حال سوى تحويل العملة الاردنية التي يتسلمها البنك المركزي الى العملة الاجنبية المطاوية .
- المادة ٥٥ ١ البنك المركزي ان يشتري ويمثلك ويبيع اسهم وسندات اية مؤسسة مالية تؤسسها الحكومة لتطوير سوق لرأس المال في المملكة او لضيان الودائه في البنوك المرخصة .
- لايجوز أن يزيد مجموع استيار البنك المركزي في هذه الاسهم والسندات عن خمسة وعشرين في
 المائة (۲۰٪) من مجموع رأس مال البنك المركزي واحتياطيه العام.

القسم الثامن ـ احكام متنوعة

- المادة ٥٦ تستنى اية خسارة او رمج ينجم عن اعادة تقدير موجودات البنكالمركزيومطلوبانه من الذهب اوالعملة الاجنبية كتنبجة لاي تغيير في سعر التعادل لاية عملة اجنبية من حساب الارباح والحسائر للبنك المركزي وتقيد في حساب خاص بذلك، وللبنك المركزي ان يخصص في السنوات التالية الاموال الكفيلة بتغطية انة خسارة مقيدة في هذا الحساب الحاص .
- المادة ٥٧ للبنك المركزي ان يشتري او يمتلك او يستأجر العقارات وذلك لاستعماله الخاص والقيام بوظائفه فقط .
- المادة ٥٨ لايجوز البنك المركزي ان يتعامل بالتجارة الا في حدود ما سمحله به في هذا الفانون، ولا يجوز ان يكون له نفع خاص في اي مشروع تجاري او زراعي او صناعي او ما شابه ذلك ماعدا ما انصل باستيقاه ديون للبنك المركزي شريطة التخلص منه باقرب فرصة يمكنة .
 - المادة ٥٩ ــ تنتهي سنة البنك المركزي المالية في ٣١ كانون الاول من كل سنة .
- المادة ٦٠ ــ على البنك المركزي الني ينشر في الجريدة الرسمية كشفا شهريا بموجوداته ومطلوباته (محت عنادين ثيسية) كما كانت عليه عند اقفال العمل في اخر يوم من كل شهر على ان يتم النشر خلال الشهر التالي له .
- الملدة ٦١ حـ على البنك المركزي ان يقدم لوزير المالية خلال ثلاثة اشهر من انتهاء سنته المالية تقريرا موجزا عن اعمال البنك المركزي خلال السنة بالاضافة الى نسخة من الميزانية السنوية العـــامة وحساب الارباح والحـــائر مصدقة من المدقفين .
- المادة ٦٣ ــ أ ــ بعد تقديم المعارمات المذكورة في المادة السابقة يقوم البنك المركزى باعداد تقريره السنوى العام وينشره بمختلف الوسائل .
 - ب ــ المبنك المركزى ان ينشر اية معلومات يراها جديرة باهتمام الجمهور .



الملحق رقم (١)

اقسم بالله العظيم ان اكون محلصاللملك والوطن، وان اكرس كل امكاناتي للقيام بالواجبات الموكولة الى كمحافظ / مائب امحمافظ / عضو مجلس الادارة / في البنك المركزي الاردني بكل المتلاص ونزاهة لما فيه فائدة للملكة وللبنك المركزي الاردني، وان احافظ على القانون وعلى سرية كافة القرارات والمعاملات التي اطلعت عليها والمتعلقة باعمال البنك المركزي .

الملحق رقم (٢)

اقسم بالله العظيمان اكون مخلصا الملك والوطن، وان احافظ على القوانين والانظمة والتعليات المعمول بها في البنك المركزي الاردبي ، وان اكرس كل امكاناتي للقيام بالواجبات الموكولة المي بالخلاص وامانة ونزاهة ودقة واستقامة ، وان احافظ على سرية القرارات والمعاملات المتعلقة باعمال البنك المركزي كافه سواء اطلعت عليها بحكم عملي او عن طريق أخر وان لا اسمح لاي انسان غير مفوض بالاطلاع عليها .

المادة ٦٣ – يقوم مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية بتعبين مدقفين خارجيين لتدقيق حسابات البنك المركزي 💄 وتصدين الميزانية السنوية العامة وحساب الارباح والحسائر وبجدد مجلس الوزراء اجور هؤلاء المدقفين .

لمادة ٦٤ – لا يمكن الغاء البنك المركزي او تصفيته الا بقانون .

المادة ٦٥ ــ لمجلس الوزراء ــ بناء علىتنسيب البنك المركزيـــان يصدرالانظمة الغمرورية لتطبيق احكامهذا القانون.

المادة ٦٦ ـــ أ ـــ يلغى قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٥٩ و تعديلاته .

ب — تبقى جميع الانظمة والتعليات والاوامر والقرارات الى صدرت بمقتضى قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٥٩ نافذة المفعول على ان تعدل او تستبك او تنغى ، وتعتبر كأنها صادرة يموجب هذا القانون ما لم تتعارض واحكامه .

المادة ٦٧ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا التمانون .

1977/1./19

وزيسر الداخليسة ووزير دولة وزيـــــــر رئيــس الوزراء ووزيــر الـــدفاع الشؤون رئاســـــــة الوزراء العدليــــــــــة بالوكالــة عبدالوهاب المجاني سمعان داود وصفى التل وصفى التل

وزيـــــــر وزيـــر دونـــة للمؤون رئاسة الوزراء وزيــــــر وزيـــــــر الاشخـــال العامـــة الاغتصاد الوطني الاشخـــال العامـــة عبد الحميد شرف سعيدالدجائي حاتم الزعبي يحيى الخطيب

وطوقان لصفت كيال اسماعيل حجازي

in high the sea of the course of

المكانات الأجل

خدولمسير للفلك ملك الملكة للفادونية المعائمية

عقتضي الفقرة (١) المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بناريخ ١٩٦٦/١٠/١

فصادق _ بمقتضى المادة (٣١) من المستور _ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باء لماره و وضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده - ـــ

قانون مؤقت (٩٤) لسنة ١٩٦٦

قانون البنوك

الفصل الاول - تعاريف

المادة ١ _ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون البنوك لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ _ يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا الفانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : ــ

> المملكة الاردنية الماشمية . تعنى كلمة الملكة

> البنك المركزي الار دبي . تعنى عبارة البنك المركزي

اى شركة مساهمة عامــة مسجلة وسمح لها بالعمل وفق احكام قانون تعنى كلمة الشركــة الشركات المعمول به في المملكة .

تعنى عبارة البنك المرخص الشركة التي رخص لها بتعاطى الاعمال المصرفية وفق احكامهذا الفانون. تعنى كلمة الشخص

ای شخص او هیئة اعتباریة .

تعنى عبارة عملة قابلة للتحويل اية عملة يمكن التعامل بها في الاسواق الماليةالعالمية وتحويلها بحرية وباسعار نتفق و احكام اتفاقية صندوق النقد الدو لي .

اية عملة غير العملة الاردنية واية مطالبة او رصيد او اثمان بعملة غير تعنى عبارة العملة الاجنبية العملة الاردنية.

تعني عبارة الاعمال المصرفية اعمال تسلم النقود كودائع جارية او لاجل، وفتح الحسابات الجارية وفتح الاعمادات واصدار خطابات الضان ودفع وتحصيلالشيكات او الاوامر او أذرن الصرف وغير ها من الاوراق ذات القيمة ، وخصم السندات والكبيالات وغيرها من الاوراق التجارية ، والسمامل بالعملة الاجنية غير ذلك من أعمال البنوك ..

الفصل الثابي... رخيص البنوك

المادة ٣ – أ – لا يجوز ، الا لبنك مرخص القيام بالاعمال المصرفية في المملكة .

ب_ يصدر البنك المركزي البرخيص وفق احكام هذا القانون.

ج – لا يجوز اصدار النرخيص الالشركة .

د ــ تعتبر البنوك المرخص لها بتعاطى الاعمال المهرفية بنوكا مرخصة بمقتضى هذا القانون ، وتمنسح ر خيصا جديدا تبعا لذلك .

المادة ٤ – أ على كل شركة ترغب في تعاطى الاعمال المصرفية في المملكة ان تقدم الى البنث المركزي طلب

ب- اذا رغبت مجموعة من الاشخاص في تأليف شركة لنعاطى الاعمال المصرفية في المملكة . فعليها قبل تسجيل الشركة بمقتضى احكام قانون الشركات ان تقدم طلبا خطيا بذلك الى البنك المركزي، فاذا وافق البنك المركزي وتم تسجيل الشركة صدر البرخيص تبعا لذلك .

ج ـ عند النظر في طلب الترخيص ، يجوز للبنك المركزي ان بطلب المعلومات الكفيلة باقناعه انوضع الشركة المالي ورأسإلها وارباحها المنتظرة وادارتهما وحاجة البلدالى خدماتها تسبرر اصمدار

المادة ه ... أ ... لا يجوز ان يقل رأس المال العامل في المملكة لاي بنك مرخص في اي وقت من الاوقات عـــن (٢٥٠ ر ٢٥٠) دينار او ما بعادله بالعملة الاجتبية .

ب- على كل شركة اجنبية مرخص لها بالعمل كينك في المملكة ان تحول اليها دفعة واحدة و بعملـــة قابلة التحويل مبلغا لا يقل عن (٢٥٠،٠٠٠) دينار قبل ممارسة الاعمال المصرفيسة و ان تحتفظ باستمرار بموجودات تريد دائما عن مطلوباتها في الملكة بمبلغ لا يقل عن (٢٠٠٠ ، ٢٥) دينار .

المادة ٦ – اذا تخلف البنك المرخص عن ممارسة الاعمال المصرفية بعد مرور ستة اشهر على صدور النرخيص فللبنك المركزي ان يلغي ترخيص هذا البنك .

المادة ٧ ــ أ ــ اذا خالف الينك المرخص احكام اية قوانين.معمول بها ويشرف البنك المركزي على تطبيقها واية انظمة او تعليماتأواوامر صادرة بمقتضى هذهالقوانين فللبنك المركزي ان يلغي ترخيص هذا البنك .

ب - اذا قرر البنك المركزي الغاء النرخيص فعليه ان يبلغ البنك المعنى بللك قبل ثلاثين يوما على الإقل من تاريخ لفاذ قرار الالغاء .

ج ـ يجوز للبنك المرخص ان يستأنف امر الالغساء الصادر بموجب الفقرة (ب) خلال مدة الثلاثين يوما السابقة الى مجلس الوزراء وعلى هذا المجلس ان يصدر قراره خلال ثلاثين يوماً تلى تــــاريخ تقديم الاستثناف ويكون قراره بهذا الشأن لهائيا .

المادة ٨ . - لا يجوز لاي شخص بعد نفاذ هذا القانون ان يستعمل لفظة (بنك) اوما يقابلها باللغة العربية أو اللغات الاجنبية او ابة لفظة تدله على الاعمال المصرفية في اي من اوراقه اروثائقه الحاصة الا اذا كان ينكا مرخصا



- المادة ٩ ــ أ ــ لا يجوز لاي بنك مرخص ان يفتح فرعا جديدا في احدى مدن المملكة أو أن يتقل فرعاً من مدينة 🛊 المادة ٩ ــ أ ــ لا يقول فرعاً من مدينة المبلكة دون الحصول على اذن مسبق من البنك المركزي .
 - ب البنك المركزي قبل اصدار الاذن المشار اليسه في الفقرة (أ)من هذه المادة ان يطلب من البنك
 المرخص تزويده بجميع المعلومات عن حاجة المدينة للخدمات المصرفية للنفع العام التي تبرر فتح
 الفرع الجديد او تغيير مكان الفرع القائم.
 - ج لا يجوز لاي بنك مرخص ان ينهي اعماله في المملكسة الا باذن خطى من البنك المركزي وله ان يضع طريقة انهاء العمل وشروطه .
 - المادة ١٠ أ لايجوز لاي بنك مرخص كشركة اردنية ان يفتح فروعـــا جديدة فيخارج المملكة أو أن يغير مكان فرع قائم من قطر الى آخر الا بعد الحصول على اذن مسبق من البنك المركزي ، وله ان يضع الشروط لمنح الاذن .
 - لا يجوز لاي بنك مرخص مسجل في المملكة أن يندمج مع أي بنك مرخص أخر دون أذن خطي
 مسبق من البنك المركزي .
 - حـ لا يجوز لاي بنك مرعص في المماكة إن يجري اي تعديل في عقد تأسيسه او في نظامه الداخلي الا
 بعد موافقة البنك المركزي الحطية .
 - د اذا رفض البنك المركزي الموافقة على اي طلب مقدم بمقتضى هــــذه المادة ، فللبنك المرخص ان
 يستأنف قرار البنك المركزي الى مجلس الوزراء خلال (٣٠) يوما من تاريخ اشعاره بالرفض ويكون
 قرار مجلس الوزراء نهائيا ويجب ان يصدر خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الاستثناف .

الفصل الثالث ــ الاعمال الممنوعة

- المادة ١١ أ لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح اي عميل تسهيلات اثنالية او كفالة يزيسـد مجموع التراماتها في اي وقت عن ٢٥٪ من رأسمال البنك المدفوع واحتياطيه الا بموافقة البنك المركزي الحطية . ولانطبق احكام هذه الفقرة على تعامل البنوك المرخصة فيا بينها اوعلى اية تسهيلات منحت مقابل اعتبادات او كبيالات او كفالات او مستندات تدفع قيمتها بالعملة الاجنبية .
- ب لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح اية تسهيلات اثنائية لعميل بضمانة اسهمه في البنك المرخص .
- جـــ لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح سلفة او النهانا بغير ضهانة لعضو في مجلس ادارته يريــــد عن • • ١٠دينار او لموظفان مستخدم فيالبنك بريد عن رائبهالسنويالا بموافقة البنك المركزي الحملية.
- د لا يجوز لاي بنك مرخص إن يعمل منفردا او مشركا مع آخرين لحسابه او عـــل اساس العمولة
 ق تجارة الجملة او المفرق بما في ذاك الاستيراد او التصدير او لغرض استيفاء ديون مستحقة
- هـ لا يجوز لاي بنك مرخص أن يساهم في اي مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي أو أي مشروع آخر
 أو أن يشتري سندات هذا المشروع بمقدار بزيد عن ١٥/من رأسماله المدفوع واحتياطيه المعلن عنه من عنا العالم المستفى المستفى

- و لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمثلك عقارا ما عدا ما كان ضروريا لادارة اعماله ولاسكان موظفيه وخدمتهم . ولا يحسول ذلك دون تأجير البنك المرخص لقسم من عقاره الذي يستعمله لاعمالــــه المصرفية شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي . كما لا يحول دون امتلاك عقار وفاء لدين مستحق شريطة التخلص من هذا المقار باقرب فرصة ممكنة .
- ز لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح قروضاً او سلفاً بضيانات عقارية تزيد في مجموعها عن ٤٠ % من ودائع البنك المرخص الا اذا كان متخصصا بالقروض العقارية وحصل عـلى موافقة البنك المرخص الا والله عنه المائة المنازع بن ويعتبر اي قرض او سلفة منطاة كاملا او جزئيا بضيان عقاري لاغـــراض هذه المادة قرضا او سلفة منطاذ بعقار وبالقدر الذي تساويه قيمة العقار مجسب تقدير البنك المرخص لها .
- ط لا يجوز لاي بنك مرخص ان يحتفظ بعمــــلة اجنبية الا ضمن الحــــدود وبالنسب والشروط التى يضعها البنك المركزي من وقت لآخر .
- ،ادة ١٣ على كل بنك مرخص يبد تي عملياته الجزءية ما يخالف احكام المادة (١١) اعلاه ان يزود الهنك المركزي بكشف عن المحالفات خلال ثلاثة اشهر من ناريخ نفاذ هذا القانون وعليه ان يوفق اوضاعه خلال المدة التي يقررها البنك المركزي .

الفصل الرابع ــ الاحتياطي والارباح والموازنة

- المادة ١٣ على كل بنك مرخص ان يقتطع كل سنة عشرة في المائة (١٠٪) من ارباحه الصافيــــة يخصص لحساب الاحتياطي الاجباري للبنك حتى يساوي هذا الاحتياطيالعام رأسمال البنك المدفوع . ويقوم هذاالاقتطاع مقام الاقتطاع الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات المعمول به .
- المادة ١٤ لا يَجُوز لاي بنك مرخص ان يُوزع ارباحًا على المساهين قبل اقتطاع كامل مصاريفه التأسيسية واينوع من الخسارة والمصاريف التي لا تقابلها موجودات عينية ، ويجوز البنك المركزي ان يوافق على اقتطاع هذه المصاريف أوالحسارة على عدد من السنين .

المادة ١٥ – على كل بنك مرخص ان :

- ا يعرض بأسرع وقت وفي مكان بارز في مكانبه وفروعة ميز انبته السنوية العمومية الاخيرة المصدقة
 ن فاحمس حسابات مرخص مع قائمة باسماء اعضاء مجلس ادارته وعمليه ان ينشر هذه الميزانية في
 احدى الصحف البوءية المحلية .
- ب ــ يقدم البنك المرخص خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء صنته المالية الى البنك المركزى نسخـــة من موافرنته المسنوية وحساب الارباح والحسائر عن قلك السنة مصدقة من فاحص حسابات مرخص .
 - المادة ١٦ تنتهي السنة المالية لجميع البنوك المرخصة في ٣١ كانون الاول من كل سنة .

الفصل الخامس _ الحد الادني للموجودات السائلة

- - (١) المسكوكات واوراق النقد الاردنية .
 - (۲) الأرصدة لدى البنك المركزي :

- (٣) صافي الأرصدة الدائنة لدى البنوك المرخصة الاخرى.
- (٤) صافى الأرصدة بالعملات الفابلة انتحويل لدى البنوك الخارجية .
- (٥) السندات المالية الصادرة عن الحكومة او بكفالتها والتي يستحق دفع قيمتها في مدة اقصاها ثلاثة الله.
- (٦) السندات المالية الاجنبية الفابلة لتندارل في الاسواق المالية العالمية والمحررة بعملة قابلة التحويل
 والتي يستحق دفع قيمتها في مدة اقصاها ثلاثة اشهر .
- ب حريكون الحد الادنى لمده الموجودات السائلة عسلى شكل نسبة منوية من و دائع البنك المرخص تحت
 الطلب والاجل بما في ذلك حسابات النه فير شريطة الا تقل هذه النسبة عن ٢٥٪ ولا تؤيسد هلم
 النسة عن ٣٠٪:
- خ. للبنك المركزي ان يقرو طريقة احتساب الوجودات السائلة لاغراض هذه المسادة وعمل كل بنك
 مرخص ان يوفق اوضاعه واحكام هذه المادة نخلال مة اشهر من تناذ هذا القانون .
- للبنك المركزي أن يفرض على البنك المرخص الذي لا يخفظ بالحد الادي من الموجودات السائلة غرامة لا تزيد عن ١٠/٣٦٥ من قيمة النقص من كل يوم يستمر فيه هذا النقص:

الفصل السادس ـ معلومات البنوك المرخصــة

- المادة ١٨ على كل بنك مرخص أن يزود البنك المركزي بالمعارمات الدورية التي يطلبها لتنفيذ غساياته وذلك في المواعيد والطرق التي يقررها ، والبنك المركزي أن يطلب معلومات أضسافية إذا وأى ضرورة لايضاح ب المعاومات الدورية ، وعلى البنك المرخص أن يقدمها في المواعيد المحددة .
 - المادة ١٩ البنك المركزي ان ينشر كابياً او جزئياً المطومات التي تروده بها البنوك المرخصة وذلك في الاوقات التي يقررها شريطة الايكون في نشرها كشف لاعمــــال أي بنك مرخص الا اذا حصل البنك المركزي على موافقة ذلك البنك الحطية .

الفصل السابع ـ تفتيش البنوك المرخصة

- المادة ٢٠ أ للبنك المركزي كلما رأى ذلك ضروريا ان يكلف موظفا او اكثر من الموظفين المختصين بمراقبة البنوك يفحص دفائر اي بنك مرخص وتدقيق حساباته ووثائمة الاخرى وعلى ادارة البنك المرخص وجميع موظفيه ان يقدموا لموظفي البنك المركزي جميع الدفائر والحسابات والوثائق المطلوبة وأية تسهيلات لازمة لانجاز الفحص على وجه كامل .
- ب. تعتبر جميع المعلومات التي يطلع عليها أي موظف في البنك المركزي تتيجة التفتيش على أي بنك مرخص سرية ومكتومة :
- ج على البنك المركزي اذا رأى بعد النفتش ان اعيال البنك المرخص قد سارت في غير صالح المودعين
 او في غير صالحه ان يشمر البنك المرخص بذاك خطيا وان يطلب منه بيان وأبه المفصل في
 نتائج النفتيش ،

- والبنك المركزي بعد ذلك أن يصدر أمره الى البنك المرخص بالتوقف عن الاعسمال والاساليب
 المضرة وتصحيح الاوضاع الناجمة عنها .
- هـ اذاكرر البنك المرخص مخالفته للاوامر التي صدرت اليه بموجب هذه المادة فالبنك المركزي ان
 يلغى ترخيصه .

الفصل الثامن ـ التدقيق الخارجي للبنوك المرخصة

- المادة ٣٧- ترسل نسخة من تقرير مدفق حسابات البنك المرخص الى البنك المرخوص بخلال الاشهر الاربعة التسالية لانتهاء السنة المالية ويجوز أبنك المركزي ان يطلب من المدفق المرخص تزويده بأية معلومات اضافية عن البنك المرخص الذي دفق حساباته على ان يعلم البنك المرخص بذلك .
- الهادة ٣٣- اذا تأخر بنك مرخص في تعيين مدقق لحساباته ، فللبنك المركزي ان يعين مدفقا مرخصا له وان يقر و اتعابه التي يجب ان يدفعها البنك المرخص .

الفصل التاسع _ احكام مختلفة

- المادة ٢٤٪ أ ــ اذا توقف بنك مرخص عن العمل لأي سبب او صدر قرار من مرجع عتص بايقاف اعسماله فللبنك المركزي ان يتولى فوراً ادارة اعمال هذا البنك ، والاشراف على حفظ امواله ووثـــاثقه واوراقه ومستنداته بالطرق التي يراها مناسبة لحماية مصالح المودعين فيه.
- اذا كان البنك المرخص شركة اجنبية فلا يجوز له او لعرجه او فروحه العاملة في المملكة التصرف
 بموجودات البنك المرخص او تحويل اي منها الى الحارج الا بعد تسديد كافة النزاماته في المملكة .
- ج اذا تقررت تصفية البنك المرخص ، يمارس البنك المركزي جميع الصلاحيات المنوطئة بالمصفي
 وفق احكام القانون .
 - المادة ٢٥ ــ. يجوز للبنك المركزي الغاء ترخيص اي بنك عامل في المملكة في الحالات التالبة : ــــ
 - أ ــ بناء على طلب البنك ذي العلاقة .
 - ب ــ اذا أشهر افلاسه او تقررت تصفيته .
 - ج _ اذا اللمج في بنك آخر :
 - د ـ اذا تكررت مخالفاته لاحكام هذا القانون بشكل يهدد مصلحة المودعير .



المادة ٢٦ ـ أ ـ يفقد عضو مجلس ادارة اي بنك مرخص او مديره العام او مديره او اي موظف اخر فيه مركزه او وظيفته اذا حكم عليه من محكة مختصة بجناية او جنحة في جريمة اخلاقية من جرائم السرقة او الاحتيال او الاختلاس او النزوير او الافتراء او الرشوة او سوء الانتمان او اذا الحلس او اجرى تسوية مع دائنيه .

لا يجوز لعضو في مجلس ادارة بنك مرخص صدر حكم من عمكمة مختصة بتصفية اعمالــــه او سمبت
 رخصته او لمدير فيه ان يعمل في بنك مرخص دون موافقة البنك المركزي .

المادة ٢٧ ـــ على مجلس ادارة اي بنك مرخص او مديره العام او اي مدير فيه ان : ــــ

أ ـ يتخذ الخطوات الكفيلة بتطبيق احكام هذا القانون واي قانون اخر معمول به وذي صلة باعمال
 البدوك المرخصة

ان يتخد الحطوات الكفيلة بتأمين دقة وصحة المعلومات التي يطلبها البنك المركزي بموجب احكام
 هاما القانون او اي قانون اخر يتصل باعمال البنوك المرخصة .

المادة ٢٨ – يعاقب مجلس ادارة البنك المركزي كل بنك مرخص بخالف احكام هذا القانون يتغريمه على الوجهالتالي: –

إ ـ يعاقب من يخالف احكام المواد ٩٠٨،٧٥٣ ، ٩٠١ أ ، ١٠ ، ١٠ بغرامة قيمتها ١٠٠ دينار وفلك عن كل يوم تستمر إفيه المخالفة .

ب ــ يعاقب من يخالف احكام المواد ١٥٠١٤ب، ٢٦، ٢٧ ، يغرامة لا نقــــل عن ٥٠ ديناراً ولا تزيد عن ٥٠٠ دينار اردني .

ج ـــ يعاقب من يخالف احكام المواد ٢٠،٤٢١،٢٠ يغرامة لا تقل عن ١٠ دنانير ولا تريد عن ١٠٠ دينار اردني .

المادة ٢٩ – تدفع الغرامات خلال (٣٠) يوماً من تاريخ تبليغ قرار التغريم وتقيد لحساب خزينة الحكومة وتمصل وفن احكام قانون تمصيل الاموال الاميرية .

JULYER . d

رئيس السوزراء ووزير الدفسساع	وزيــــر	وزير الداخليسة ووزير
ووزير الحارجية بالوكالـــــة	العدلية	دولة لشؤونرئاسة الوزراء
وصفي التسال	سمعان داود	عبد الوهاب المجالي
ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير المـــواصلات وزيـــــــــ	وزيــــــر
	بـــــرق وبريـــــد الصخــــــــ	التربيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وقان قاسم الريماوي	فضل الدلقموني صالح	ذوقان الهنداوي
يـــــر وزيــــر	زیر دولسة لشؤون رئساسة الوزراء وز	وزيـــــر وز
لتصاد السوطني الاشغال العامسة		الامـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
حاتم الزعبي يحيى الخطيب	سعيد الدجائي	عبد الحميد شرف
وزيـــــر	وزير الالشاء والتعمير ووزير الشؤون	وزيـــــر
الـزرامــــــة	الاجتماعية والعمل بالوكالــــــة	النقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ا ماعيل حجازي	لصفت كمال	محمد طوقسان

ب – تلغى جميع احكام القوانين الاخرى المتصلة بالبنوك المرخصة اذا تعارضت مع احكام هذاالقانون.

ج - تبقى جميع الانظمة والتعليات والاوامر والقرارات التي صدرت بموجب قانون مسراقية البنوك
 ۱۹۰۹ مارية المفعول وتعتبر انها صادرة بموجب احكام هذا القانون الى ان تعدل اوتستبدل اوتلغى

المادة ٣٢ ـ أ _ يلغى قانون مراقبة البنوك لسنة ١٩٥٩.

1477/1-/14

المادة ٣٣ ـ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيد احكام هذا القانون.

ا مکت س الله جال

نحق وطسيق للفاعل ملك والملكة للفاروني ولهاتم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٩

نصادق ــ بمقتصى المادة (٣١) من النستور ــ على القانون المؤقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيد المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :_

قانون مؤقت رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦

قانون مراقبة العملة الاجنسة

القصل الاول ـ تعاريف

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المماني المخصصة لهـــــا ادناه الا اذا ً دلت القرينة لح على خلاف ذلك .

تعنى كلمة الملكة

: ـــالمملكة الاردنية الهاشمية تعنى عبارة البنك المركزي : - البنك المركزي الاردني

تعنى كلمة الشخص

: -- الشخص او اية هيئة اعتبارية تعنى عبارة العملة الاجنبية

: - اية عملة غير العملة الاردئية واية مطالبة او رصيد او ائتمان

بعملة غير العملة الاردنية

تعنى كلمة الذهب : - السبائك او المداليات او النقود الدهبية او شهـــادات تملك الذهب والذهب باية حسالة او صورة مسا عدا الذهب الذي

زادت تيمته بالتصنيع .

تعنى عبارة الشخص المرخص : - كل شخص او هيئة اعتبارية رخص لها بالتعـــامل باللـهب

وبالعملات الاجنبية بموجب هذا القانون: ثعنى عبارة البنك اارخص

: - البنك الذي رخص له بتعاطى الاعمال المصرفية وفق احكام

تعني عبارة وسائل الدفع الاردنية .. : ـــ الاوراق التقدية والمسكوكات الاردنية والاعبادات المجيرة

والشيكات وشيكات المسافرين والسحوبات واذونات العملة .

تعنى عبارة السندات الاردنيسة

تعنى عبارة وسائل الدفع الاجنبية

: _ الاسهم الاردنية والسندات المالية وسندات الحكومة والاوراق المالية (ما عدا اوراق النقد) والصكوك وشهـــادات التملك في شركات الاستثمار وشهادات الودائع وقسائم الاربساح المحسررة

والكمبيالات والصكوك وكتب الاعماد والكوبونات وقسام الفوائد

المحبرة والشيكات وشيكات المسافرين والسحوبات واذوقات العملة

والكمبيالات والسندات وكتب الاعتماد والكوبونات وقسائم الفوائد

والارباح واية وسيلة اخرى محررة بالعملة الاردنية , : _ الاوراق النقدية والمسكركات بالعملة الاجنبية والاعتمادات

والارباح واية وسيلة اخرى محررة بالغملة الاجنبية .

تعنى عبارة السندات الاجنبية

- الاسهم والسندات المالية والحكومية والاوراقالمالية (ماعدا اوراق النقد) والصكوك وشهادات التملك في شركات الاستثمار وشهادات الودائم وقسائم الارباح والحقوق في عائدات البترول المحرره يغير العملة الاردنية .

المادة ٣ - تكون اهداف قانون مراقبة العملة الاجنبية ما بلي : . .

أ -- التأكد - سن استعمال ارصدة المملكة ومكاسبها مسن اللهب والعمالات الاجنبية لمصلحمة

بــ التأكد من ان المبالغ المستحقة للمملكة بالعملة الاجنبية والمستحقة عليها قد استو فيت بطرق صميحة.

المادة ٤ – يقوم البنك المركزي بتنفيذ احكام هذا القانون والانظمةوالتعلماتوالاوامر والقرارات الصادرة يمقتضاه.

الفصل الثاني _ المعاملات الخاضعة لاحكام هذا القانون

المادة ٥ ــ تخضع المعاملات التالية لاحكام هذا القانون :

أ ــ المعاملات بالعمله الاجنبية ووسائل الدفع الاجنبية والسندات الاجنبية .

ج ـ معاملات المقيم مع غير المقيم بالعملة الاردنية ووسائل الدفع الاردنية والسندات الاردنية .

المادة ٦ – تباع الى شخص مرخص جميع العملات الاجنبية المتأنية من المصادر المبينة تاليا والتي تدخل او تحسول الى المملكة و ذلك وفق التعلمات التي يصدرها البنك المركزي :

أ _ العملات الاجنبية باي شكل وباية قيمة والتي تدخل او تحول الى المملكة بواسطة مقيم في المملكة

ب- أغان البضائع للصدرة الى الحارج والنخل من الحدمات التي يقدمها اي مقيم في الملكة لغير مقيم.

- ج اتمان السندات وحصيلاتها عند الاستحقاق وقيمة الاسهم الاجنبية وارباحها واي دخل آخسر في متحقق لحساب اي مقيم او بالنبابة عنه من اي استثار في الخارج ،
 - حصيلة الهدايا والارث والعمولات والرسوم وحقوق الأمنيازات وابة مبالغ دفعت في الخمارج
 لحساب مقيم في المملكة او بالنهابة عنه .
 - المادة ٧ يجوز للبنك المركزي بموافقة وزير الاقتصاد الوطني ۽ اعفاء بعض البضائع والحدمات المصدرة من اعادة اتمانها بالعملات الاجنبية وينشر هذا الاعقاء في الجويدة الرسمية .
 - المادة ٨ _ يجوز ادخال وسائل الدفع الاردنية الى المملكة وذلك وفق التعلمات التي يصدرها البنك المركزي .

 - أ _ ادخال الذهب الى المملكة اوتملكه او اخراجه منها وتنطبق احكام هذه الفقرة ايضا على غير المقيمين؟
 - ب دفع اية عملة اجنبية او اقتراضها او منحها او تحويلها او فتح اعتماد بها الى غير مقيم او وكيله :
 - ج اخراج اية وسيلة دفع بالعملة الاجنبية الى خارج المملكة :
 - د دفع ابة عملة اردنية او ابة وسيلة دفع بالعملة الاردنية او اقتراضها او منحها او تحويلها او فتح
 اعتماد بها الى غير مقيم او وكيله .
 - ه شراء او امتلاك اسهم او سندات اجنبية مهاشرة او بالواسطة .
 - و تحويل سندات او اسهم اردنية او اجنبية الى غير مقم او وكيله :
 - ز 🗕 اصدار كفالة مالية او القيام بالنَّزام مالي ، مشروط او غير مشروط لصالحغير مقيم او وكيله .
 - ح ــ الاحتفاظ بحسابات بالعملة الاردنية لصالح غير مقيم او وكيله بـ
 - المادة ١٠ يجوز للبنك المركزي ان يقرر بين الحين والآخر ، شروط بيع الذهب والعملات الاجنبيــــة وشرائها وحدوداسعارها بالعملة الاردنية وبنشر ذلك بابة وسيلة من وسائل الاعلام
 - المادة ١١ -- ينشر البغك المركزي في الجريدة الرسمية ما يلي : --
 - أ تعريف المقبم وغبر المقيم في المملكة لغايات هذا القانون :
 - ب اسياء الاشخاص المرخصين وعناوين متاجرهم .
 - ج اية تعليمات او قرارات أو اوامر يرى ضرورة لنشرها لتطبيق احكام هذا القانون ت
 - المادة ١٢ يجوز للبنك المركزي : _
 - أ: أن يعين الحد الاعلى من العملة الاجنبية التي يمكن الشخص المرخص الاحتفاظ بها وأن يطلب بيع
 أت الترافد عن الحد المقرر الى البنك المركزي أو التصوف به بالطريقة التي يقررها.

- ب ان يطلب من اي شخص تزويد البنك المركزي باية معلومات او استيضاحـــات عن مصدر مـــا
 بحوزته من الذهب او العملة الاجنبية او الاسهم والسندات الاجنبية وتعامله بها وعلاقته المالية مع غير المقيم .
- د -- ان يفحص دفاتر اي شخص مرخص وحساباته واية وثائق اخرى تتعلق بتعامله بالعملة الاجنية
- هـ ان يطلب من اي شخص بيع ما بحوزته من ذهب او عملات اجنبية او اسهم او سنسدات مالية
 اجنبية للبنك المركزي او لمملاله في الحارج بالطريقة التي يقررها ولا تطبق احكام هذه الفقرة
 على غير المقيمين الا اذا كان الدهب او العملات الاجنبيسة او الاسهم او السندات الاجنبيسة
 ناتجة عن معاملات خاضعة لاحكام هذا القانون .
- و ان يستوني عولة لا تزيد عن واحد بالالف عن اي مبلغ تمت الموافقة على تحويله بالعملة الاجنبية.
 للخارج وان يعفى من هذه العمولة انواعا معينة من التحويلات.
- ز أن يشتري من الاشخساص المرخصين العمسلات الاجنبية وأن يبيعها لهم بالشروط وبالاسعار
 ألتى خددها
 - ح ان يفوض البنوك المرخصة باي من صلاحياته المخولة له بمقتضى احكام هذا القانون .
- ط ان يقرر الطريقة التي ندفع بها العملات الاجنبية والعملة الاردنية لاي بلد او منطقة تجارية حرة او اتحاد افتصادي او سوق مشركة وان يقرر الطريقة التي تستوفى العملات الاجنبية منها .
- المادة ١٣ أ _ قبل اجراء اية معاملة خاضمة لاحكام هذا القانون يجوز للشخص المرخص ان يطلب من صاحب المعاملة المعلومات والايضاحات اللازمة للتحقق من أن المعاملة تنفق واحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجب
- ب— اذا رفض الشخص المرخص اجراء اية معاملة بنباعي عدم جوازها لمخالفتها احكام هذا القانون فلصاحب الطلب خلال سبعة ايام عمل من تاريخ الرفض ان يعرض الامر خطياعلي البنكالمركزي ويكون قراره نهائيا وللبنك المركزي ان يأمر الشخص المرخص باجراء المعاملة .

الفصل الثالث ــ الترخيص بالتعامل بالعملة الاجنبية

- المادة ١٤ ــ أ ـــ لايجوز لاي شخص في المملكة ان يتعامل بالعملة الاجنبيةبدون ترخيص صادر عن البنك المركزي.
 - ب يضع البنك المركزي الشروط التي يجب ان تتوافر قبل منح البرخيص .
 - المادة ١٥ على الشخص المرخص ان يحتفظ بسجلات دقيقة بلحميم معاملاته بالعملة الاجنبية .
- المادة ١٦ ــ أ ــ للبنك المركزي ان يلغي الترخيص اذا خالف الشخص المرخص اي حكم من احكام هذا القانوناو الانظمة والتعليات والقرارات الصادرة بموجيه



ب ... ببلغ قرار الالغاء خطيا وعلى البنك المركزي ان يعطي مهلة عشرة ايام عمل عــــلى الاقل للشخص 🛛 المرخص الذي تقرر الغاء ترخيصه ليتصرف بالعملة الاجنبية الني بحوزته وفق الشروط التي ابلغ بها في قرار الالغاء

الفصل الرابع ــ العقوبات

المادة ١٧ ــ لمجلس ادارة البنك المركزي ان يفرض الغرامات على اي شخص اذاكانت لديه الاسباب التي تقنعه بان ذاك الشخص خالف اي حكم من احكام هذاالقانون وتعمدر قرار ات تغريم الخالفين حسب الترتيب التالي: -

أ - يعاقب من يخالف احكام المواد التالية بغرامة لا تريد عن (٥٠٠) دينار اردني ولا تقل عن (٥٠) ديناراً اردنيا وهي : - المادة (٢) و (١٠) و (١٠ - ج) و (ه) و (و) و (ط) و (١٣ – أ)

- ب يعاقب من يخالف احكام المادة (٨) بغرامة لانزيد عن (١٠٠) دينار اردني .
- ج يعاقب من يخالف احكام المادة (٩) بغراءة لانقل عن (١٠٠)دينار اردني ولا تزيد عن آيمة المحالفة.
- د يعاقب من بخالف احكام المادة (١٢ ــ أ) بغرامة لا تزيد عن (١٠٠) دينار اردني ولا تقل عن (٥٠) دينارا اردنيا عن كل يوم تستمر فيه المحالفة :

الهادة ١٨ ــ تدفع الغرامات خلال (٣٠) يوما من تاريخ تبليغ قرار التعريم وتقيد لحساب حزينة الحكومة ومحصل وفق قالون تحصيل الاموال الاميرية .

الفصل الحامس _ احكمام مختلفة

المادة ١٩ ــ لا تطبق احكام هذا القانون او الانظمة أو التعلمات والقرارات الصادرة بموجبه عــــلى معاملات البنك المركزي او المعاملات التي يقوم بها البنك المرخصُ بالنيابة عنه .

المادة ٢٠ – يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب البنك المركزي ان يضع الانظمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢١ ــ أ ــ يلغى قانون مراقبة العملة الاجنبية لسنة ١٩٥٩ .

ب- تبقى جميع الانظمة والتعليات والاوامر والفرارات الصادرة بموجب قانون مراقبة العملة الاجنبية لسنة ١٩٥٩ نافلة المفعول وتعتبر كأنها صادرة بموجب هذا القانون ما لم تعدل اوتستبدل.او تلغى :

المادة ٢٢ ــ رئيس الوزراء والوزراء مكالفون بتنفيد احكام هذا القانون .

المحسين يطسلال 1977/11/19

رثيس الوزراء ووزير الدفاع ورير الداخليـــة ووزيــر ووزيسر الخارجية بالوكالسة دولــة لشؤون رئاســة الوزراء وصفي العل سمعان داود عبد الوهاب المجائي وزيــــــر الداخليـة وزيسر المواصمات للشؤون البلديـــة والقروية التربيســـة والتعابــــــم صالح برقسان قاسم الريماوي فضل الدلقموني ذوقان الهنـــدواي ورير دولة لشؤون رثاسة المسوزراء وزيمسمسمسر ووزير المالي____ة بالوكسالة الاقتصاد الوطسنى الاشغسال العسامة

يحيى الخطيب حانم الزعبى سعيد الدجاني عبد الحميد شرف وزيـــر الانشاء} والتعمـــير ووزيـــر محمد طوقان

نصفت کیال

اسماعيل حجازي

خدالمدير للغلك ملك إلملك للفادونية المائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

و بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٩

نصادق – بمقة سي المادة (٣١) من الدستور – على القانون المؤقت الآني ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده : _

قانرِن مؤقت رقم (٩٦) لسنة ١٩٦٦

قانون الدن العام

لمادة ١ ٪ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الدين العام لسنة ١٩٦٦)ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدةالرسمية.

لمادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات النالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على

المملكة الاردنية الهاشمية . تعنى كلمة المملكة

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية . تعنى كلمة الحكومة

تعنى كلمة الوزير وزير المالية في الحكومة الاردنية .

> تعنى كلمة البنك المركزي البنك المركزي الاردني .

تعنى كلمة المحافيظ محافظ البنك المركزي الاردني او نائبه .

الالتزامات المترتب على الحكومة دفعها تسديدا للامسوال التي تقترضها تعنى عبارة الدين العام من الاشخاص بمقتضى احكام هذا القانون.

تعنى عبارة سند مسجل سند الدين العام الذي تسجل قيمته الاسمية باسم مالكه في سجلات خاصة

ولا تنتقل ملكيته الا بعد اجراء القيد في هذه السجلات :

تعنى عبارة سند لحامله سند الدين العام الذي لا يسجل باسم مالكه وتنتقل ملكيته من شخص

الى اخر بمجرد النسليم وينص على حَق حامله في استيفاء قيمته الاسمير والفوائد والجوائز المستحقة في المواعيد المحددة لها .

تعنى عبارة اذن الخزينة الصك او الكمبيائـــة الصادرة بالنيابة عن خزينة الحكومة والتي تنتقل

ملكيتها بمجرد التسليم وتنص عــــلى حق حاملها في استيفاء قيمتها الاسمية في التاريخ الحدد .

تغني عبارة السندات الحكومية السندات المسجلة والسندات لحاملهما واذونات الخزينسة الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون :

اصدارات الدين العام. مالك السند سواء كان شخصا او اشخاصا او شركـــة خاصة او تعبى لفظة الشخص

مساهمة أو هيئة اعتبارية أو دائرة رسمية أو شبه رسمية أو غير ذلك :

الاموال التي ترصد وتتجمع لغايات الوفاء بقيمة اي اصدار من

المادة ٣ – أ – للحكومة ان تقتر ض من الجمهور بمقتضى احكام هذا القانون وذلك عـــن طويق اصدارات الدين العام ، بين الحين والاخر ، والاعلان عنها واكتتاب الجمهور فيها .

ب ـ يقرر مجلس الوزراء شروط اصدار السندات المالية واحكامه بناء على تنسيب الوزير بعد التشاور

 بح - لا يجوز ، تحت اي ظرف ، تغيير شروط واحكام اي اصدار مسن اصدارات الدين العام بعد موافقة مجلس الوزراء عليها واعلانها .

المادة ٤ - تكون اصدارات الدين العام على اى من الاشكال التالية : -

أ _ السندات المسجلة .

تعن عبارة صندوق الوفاء

ب - السندات لحاملها :

ج - السندات المسجلة و/أوالسندات لحاملها.

د ــ اذونات الخزينة ۽

الماده ٥ – أ – لا يجوز في اي وقت من الاوقات ان يزيد اجهالي القيمة الاسمية للسندات المسجلة و / او السندات لحاملها الصادرة على ثمانية ملايين دينار .

ب - لا يجوز ان يزيد اجمالي القيمة الاسمية لاذونات الخزينة الصادرة في اي وقت من الاوقات على (١٥٠٪ خمسة عشر في المائة) من معدل الواردات المحلية المحصلة في السنوات المالية الثلاث الاخيرة التي تم اقفال

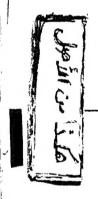
المادة ٦ - أ - تحدد في احكام كل اصدار من اصدارات الدين العام القيمة الاسمية الاجهالية لمذلك الاصدار . ب – لآئريد المدة الواقعة بين تاريخ اصدار السندات وآخر موعد للوفاء بها على خمسة عشر عاما .

الماذة ٧ – يحددالوزير، بعد التشاور مع المحافظ، فئات السندات والاذونات والنصوص المحررة عليهاو اوصافها واشكالها.

المادة ٨ _ أ _ اذا زادت قيمة طلبات الاكتتاب عن قيمة الاصدار ، فيجوز ان يخصص للشخص سندات مالية تقل قيمتها الاسمية عن المبلغ المكتتب به .

ب- يجوز للشخص غير المقيم في المملكة الاكتئاب في مختلف اصدارات الدين العام وحمل استادها في ظل الشروط الحاصة التي تحددها انظمة او تعليات مراقبة العملة الاجنبية المعمول بها .

جـــ لمالك سندات الدين العام الصادرة على شكل سندات مسجلة و/أو سندات لحاملها ان يقرر النوع الذي يرغب في امتلاكه بعد توزيع القيمة الاسمية للاصدار على المكتتبين وله ان يستبدل السندات المسجلة بسندات لحاملها او العكس في اي وقت وقبل ان يمين موعد وفاء الاصدار بشهر واحد.



- المادة ٩ ١ يشكل اصدار البنك المركزي للدين العام اثباتا قانونيا لحملة سناءاته بان-لاحية الاصدار قدخولت للبنك المركزي بمقتضى احكام هذا القانون
- ب_ يشكل ابراز اذونات الخزينة او السندات لحاملها او قسائم الفوائد للحكومة او البنك المركزي او وكلائه اثباتا قانونيا لملكية حامليها لها .
- ج ـ تشكل القيود المدونة في سجلات السندات التي يحتفظ بهــا البنك المركزي اثباتا قانونيا لمكيــة
- المادة ١٠ ـ تكون قيمة الدين العام الصادر بمقتضى هذا القانون وفوائده وجوائزه المستحقة دينا ممتازا علىموجودات الحكومة ونبجب أن يسدد من أبر أداتها العامة .
- المادة ١١ ترصد في قانون الميزانية العامة سنويا وقبل مراعيد الاستحقاق ، المبالخ الكافية لمصروفات اصدار الدين العام وادارته وخدمته ودفع فبإثده والوفاء بقبمته عند استحقاقها .
- المادة ١٦. . اذا صادف اليوم المعين لتسديد اي مبلغ مستحق من الدين|لعام.يوم عطلةرسمية الحكومة أو البنكفان الدفع يجب ان يتم فر يوم العمل التالي مباشرة .
- المادة ١٣ ـ تعفى من ضريبة الدخل جميع المبالغ التي يقبضها اصحاب السندات المالية نتيجة الوفاء بالدين العــــام او او بلديسة .
- المادة ١٤ ... لا يجوز الوفاء باي اصدار الدين العام قبل موعد استحقاقه النهائي الا في احدى الحالتين التاليتين :-أ ــ اذا لص في احكام الاصدار وشروطه على الوفاء به في مواعيد اختيارية جرى تحديدها مسبقا على ان يتم الوفاء بعد موعد الاستحقاق الاختياري الاول .
- ب ــ اذا نص في احكام الاصدار وشروطه عـــلى وفاء جزئي او كلي نتيجـــة ليانصيب او لسحوبات تجرى في مواعيد معينة .
- المادة ١٥ أ لمجلس الوزراء ان يقرر بناء على تنسب الوزير بعد التشاور مع المحافظ ــ امكانية تحويل اصدار من الدين العام الى سندات اصدار آخر شريطة ان تتم عملبـــة التحويل بعد موعـــد الاستحقاق الاختياري الاول، وان تتم باختيار المالك بحيث يبقى له دائما الحق في استيفاء قيمة السندات نقداً في الموعد المقرر للوفاء بذلك الاصدار من الدين العام :
- ب ــ يعلن الوزير عن موعد التحويل، ويصدر البنك بموافقة الوزير النعليمات الحاصة بتحويل سندات اي اصدار الى سندات اصدار جديدة .
 - المادة ١٦ أ -. يجوز تأسيس (صندوق وفاء) لغايات الوفاء بأي اصدار من اصدارات الدين العام .
 - . ب- يقوم البنك المركزي بادارة صناديق الوفاء واستثبار اموالها .
- اج تدفع غصصات صندوق الوفاء للبنك المركزي في المواعيد المبينة في شروط اصدار ذلك الدين . والمريد بدر تضاف الى صندوق الرفاء العائدات الماتية عن استثبار الموال الصندوق .

- ه .. اذا استثمر البنك المركزي اموال الصندوق في سندات الاصدار الذي خصص الصندوق الوفساء بقيمته فلا يجوز بيع هذه السندات او اعادة اصدارها .
- و . اذا زادت اموال صندوق الوفاء على المبلغ اللازم للوفاء بالاصدار الذي خصص لســـه الصندوق فتعتبر الزيادة ايرادا عاما للدولة وتحول الى الحزينة .
- ز _ اذا نقصت امو ال صندوق الوفاء عن المبلغ اللازم للوفاء بالأصدار الذي خصص له الصندوق فتقوم الحكومة بتسديد العجز الحاصل .
- ح _ ينظم البنك المركزي في نهاية كل سنة مالية كشفا حسابيا تبين فيه موجودات كـــل صندوق من صناديق الوفاء وبنشر هذا الكشف في الجريدة الرسمية .
- المادة ١٧ _ أ _ يقوم البنك المركزي باصدار الدين العام وادارته ، وللمحافظ ان يفوض وكلاء البنك بـــاي من صلاحيات البنك المركزي ومسؤولياته وذلك حسب الانفاقيات ـــ التي يعقدها البنك المركزي معهم. ب. يزود المحافظ الوزير بتقارير فصلية عن اوضاع الدين العام وتنظم التقارير بالشكلاالذي يتنقان عليه.
- المادة ١٨ _ لمجلس الوزراء ... بناء على تنسيب الوزير بعد التشاور مع المحافظ .. ان يضع جميد الانظمة الضرورية اتنفيذ احكام هذا القانرن واية تعديا: ت لهذه الانظمة .
 - المادة ١٩ ــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1977/10/19

الحسين طسلال

رثيسس الوزراء ووزيسر السدفاع وزير الداخلية ووزير دولة ووزيسر الحسارجية بالوكالسسة لشؤون رئاسة السوزراء

وصلمي التل سمعان داود عبد الوهاب المجالي

وزيسر الداخلية للشؤون وزيسسر المسواصلات الصح_____ة البلدية والقرور___ة الثربيــــة والتعلــــــم فضل الدلقموني قاسم الريماوي صالح برقان دو قان الهنداوي

وزيسر دولسة لشؤون رئاسة الوزراء الاشغيال العامية الاقتصــاد الوطني ووزير المسالية بالوكالـــــــــة الاعسسلام يحى الخطيب حاتم الزعبي سعيد الدجائي عبد الحميد شرف

وزيسر الانشاء والتعمسير ووزيسر النقيل

الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالسة نصفت كمال محمد طوقسان

اسهاعيل حجازى